منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مساهمة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي:

ما هو المطلوب للتخفيف من أثار جائحة كورونا؟

شباط 2021

#ملخص_سياسات

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

1. المقدمة

تسببت أزمة جائحة كورونا بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أثرت وبشكل غير مسبوق على جانبي العرض والطلب في مختلف الاقتصادات حول العالم. حيث شهد جانب العرض اختلالا واضحاً في إدارة سلسلة التوريد –عالمياً-نتيجة لإغلاق المصانع وتراجع واضح في العديد من القطاعات الخدمية؛ كما شهد جانب الطلب انخفاضاً فعلياً في إنفاق المستهلكين، مما أدى إلى تراجع مبيعات الشركات والأعمال بشكل عام.

كما تسببت هذه الجائحة أيضاً في تخوف المستثمرين من المستقبل، مما تسبب بانخفاض مستوى نشاط أغلب البورصات العالمية وتراجع مستوى تداول الأسهم. الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات الخارجية.

ولا يزال مدى التأثير الذي أحدثته أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي يظهر على السطح بشكل تدريجي، إلا أن بعض سمات التغيير أصبحت واضحة بالفعل. **ويمكن تلخيصها على النحو التالي:**

1. وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي سيشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً بنسبة (-4.4%) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنهاية عام 2020. (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة).
2. وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية شهد العالم انخفاضا في ساعات العمل بنسبة (6.7٪) خلال الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل. (تقرير مرصد منظمة العمل الدولية، جائحة كورونا وعالم العمل).

لم يكن الأردن بمعزل عن آثار الأزمة وتداعيتها. حيث شهد الاقتصاد الأردني تغيرات كبيرةً. **يمكن تلخيصها على النحو الآتي:**

1. تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الأردن سيشهد انكماشاً بنسبة تتراوح ما بين (3.5 -5%) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنهاية عام 2020.
2. وفقاً للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، ارتفع معدل البطالة في الأردن من (19.1%) لنهاية عام 2019 إلى (23.9%) خلال الربع الثالث لعام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في الربع الأخير.
3. فيما يتعلق بتعامل الحكومة مع قطاع الأعمال والشركات خلال أزمة جائحة كورونا. جاء أمر الدفاع رقم (24) للمحافظة على استقرار العمالة الأردنية في القطاع الخاص. حيث أتاح أمر الدفاع رقم 24 لعام 2020 بإنشاء برنامج "استدامة" بالتعاون مع الحكومة ومؤسسة الضمان الاجتماعي، والذي يتضمن:

أ) **المنشآت غير المصرح لها بالعمل:** سيخصص للعامل (50%) من أجره الخاضع للاقتطاع بحد أدنى (220 دينار) وبحد أعلى (500 دينار)؛ يتحملها البرنامج بشكل كامل ولمدة أقصاها 6 أشهر. تبدأ من كانون الأول 2020.

ب) **المنشآت الأكثر تضرراً بالجائحة:** سيخصص للعامل (75%) من أجره الخاضع للاقتطاع. يتحملها البرنامج بشكل كامل ولمدة أقصاها 6 أشهر. تبدأ من كانون الأول 2020.

وفي سياق النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة وأجور الموظفين؛ هنالك موضوع مشترك واحد بين مختلف الاقتصادات وهو **"حصة أجور العمالة من الناتج المحلي الإجمالي."**

إن التوزيع الفعال للدخل يكون عن طريق توزيع الدخل المحلي (الناتج المحلي الإجمالي) بين حصة أجور العمالة ورأس المال بشكل متكافئ (بمعنى آخر، يمكن لتراجع نسبة الأجور من الدخل المحلي في ظل تخصيص حصة أكبر للأرباح أن يؤدي إلى اختلالات اقتصادية واجتماعية).

ويمكن تعريف مساهمة دخل العمالة (أو نسبة أجور العمالة من الناتج المحلي الإجمالي) بأنها الجزء المخصص من إجمالي الناتج الإجمالي لتعويض العمالة نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية، وذلك من خلال الأجور والرواتب والمزايا والتعويضات.

ومن ناحية أخرى، فإن نصيب رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي هي الأرباح المتحصلة من استخدام رأس مال معين خلال فترة زمنية معينة، والذي بدوره يدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذا التوزيع بين حصة العمالة ورأس المال يعد مهماً في قياس الحاجة إلى بناء سياسات تعزز من نسبة أجور العمالة المرتبطة بزيادة الإنتاجية والذي بدوره سينعكس إيجاباً على ارتفاع مستوى الإنفاق المحلي. الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى رفع الطلب المحلي والتوسع في انتاج وتقديم السلع الخدمات.

وفيما يلي الأهمية المترتبة على قياس نصيب أجورومنافع العمالة:

1. عندما تكون حصة أجور العمالة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، قد يترجم ذلك إلى نمو اقتصادي متواضع. مما سيترتب عليه عدم وجود حيز واسع في أي تحسينات على دخل الأسر في المستقبل.
2. تشير الدراسات إلى وجود علاقة -مع مرور الوقت-بين ارتفاع حصة رأس المال (الأرباح) من الناتج المحلي وارتفاع نسب التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. (Piketty 2013)، حيث يعزز هذا النمط من العلاقة من تركز الثروة في ايدي فئات محدودة.
3. يمكن أن يؤدي انخفاض أو تدني حصة أجور الأيدي العاملة إلى تراجع إنفاق الأسر واستثمارات القطاع الخاص، مما سيؤدي بالنتيجة إلى تراجع النمو الاقتصادي المحلي.

وفي سياق الملاحظات المذكورة أعلاه، يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني في ملخص السياسات هذا إلى تسليط الضوء على حصة أجور العمالة في الاقتصاد الأردني خلال العقد الماضي. كما يوصي ملخص السياسات هذا إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير المتعلقة بالسياسات العامة والتي ينبغي أن تضعها الجهات المعنية ذات العلاقة بعين الاعتبار خاصة لمرحلة ما بعد كورونا، والتحوط للآثار المترتبة على تداعياتها في سوق العمل الأردني.

2. بعض المشاهدات:

أ) وفقاً لقاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة الصادرة حول الحسابات القومية. فإن نسبة "تعويضات العاملين" إلى الناتج المحلي الإجمالي تعكس اتجاهاً تصاعدياً بالمتوسط. حيث أن نسبة تعويضات العمالة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2010-2018، ارتفعت بمقدار 4.1 نقطة مئوية (من 34.9% إلى 39.0%). وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا إيجابيا وإن كانت النسبة كما سيتبين لاحقا تبقى متواضعة.

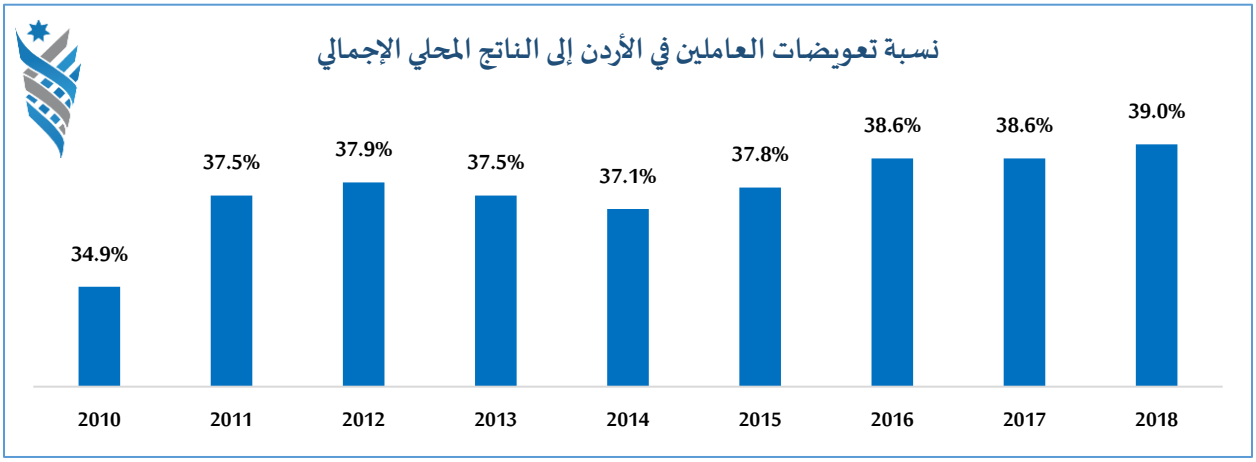

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية

ب) بالاستناد إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن حصة تعويضات العمالة في الأردن (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) والتي تبلغ (36.5%)، تعد أعلى مقارنة ببعض الدول العربية مثل قطر والكويت والبحرين والسعودية؛ بالمقابل فإن نسبة تعويضات العمالة في الأردن تعد أقل منها في عمان وتونس والمغرب.

وبطبيعة الحال فإن انخفاض نسبة تعويضات العمالة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي يعود إلى أهمية قطاع النفط والغاز في اقتصاداتها. وهذه صناعات تعتبر مكثفة لرأس المال وتستخدم اعداداً قليلة من العمالة، بالإضافة الى وجود عمالة اجنبية رخيصة في بقية القطاعات الخدمية.

ويلاحظ أيضاً بأن حصة تعويضات العمالة في الأردن وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تعتبر منخفضة للغاية مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأوروبية والإسكندنافية ودول أميركا اللاتينية، وجورجيا والصين واليابان وأستراليا. وهذا يعكس بشكل واضح سياسة الأجور في تلك الدول، وهي دول بالمجمل تتمتع بدرجة عالية من التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

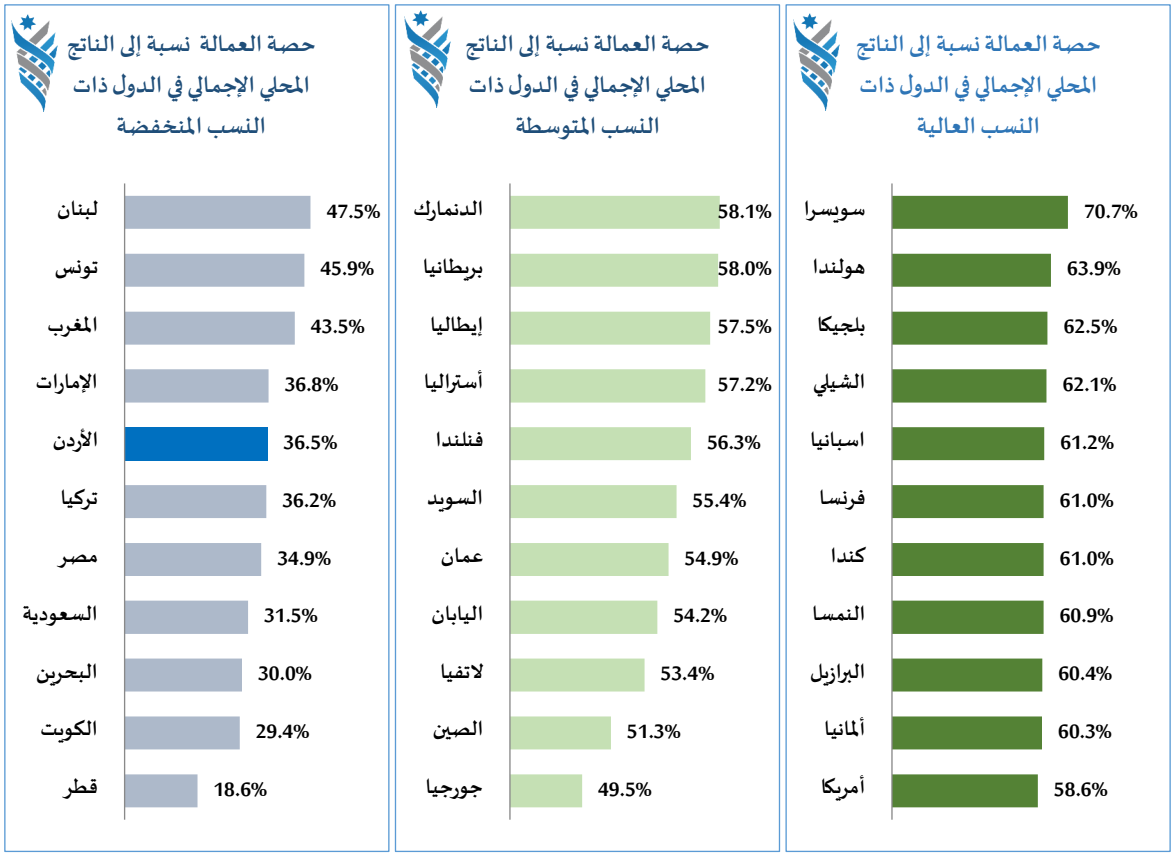

المصدر: منظمة العمل الدولية

ت) يتوقع انخفاض نسبة مساهمة العمالة في الأردن نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتداعيات جائحة كورونا على قطاع الأعمال وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام للأسباب التالية:

1. ارتفاع معدلات البطالة في الأردن؛ بالتالي فإن حصة تعويضات العمالة من الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض.
2. عدم تحسن الأجور ونموها بشكل متناغم مع غلاء المعيشة والتضخم في مرحلة ما بعد جائحة كورونا؛ وبالتالي فإن حصة تعويضات العمالة من الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض.
3. بشكل عام، استناداً إلى تحليل المنتدى الاقتصادي العالمي (تقرير مستقبل الوظائف الصادر في أكتوبر 2020)، تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2025 ستنخفض الوظائف الزائدة عن الحاجة بشكل متزايد من 15.4% إلى 9% نسبة إلى القوى العاملة (بتراجع يساوي 6.4%). كما يتوقع أن تنمو المهن الناشئة أو الجديدة من 7.8% إلى 13.5% نسبة إلى إجمالي الموظفين (بنمو يساوي 5.7%).

وبالاستناد إلى الأرقام المذكورة أعلاه يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي أنه وبحلول عام 2025سيتم فقدان 85 مليون وظيفة بسبب التحول التكنولوجي الحالي في توزيع العمل بين البشر والآلات؛ ومن شأن هذا التوجه أن يخفض حصة تعويضات العمالة من الدخل القومي.

3. بإيجاز:

يتوجب على أصحاب القرار وقادة القطاع الخاص عدم ترك أجور الموظفين (والقوى الشرائية) في الأردن وفقاً لضغوطات العرض والطلب في سوق العمل فقط لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الأردن والعالم اجمع. حيث أن الحفاظ على حصة تعويضات العمالة في الدخل المحلي لمرحلة ما بعد كورونا يجب ان تكون من ضمن الأولويات، مما يتطلب تعزيز حصة أجور وتعويضات العمالة والذي سينعكس بدوره على تحسين توزيع الدخل. وهنا لا بد من ربط زيادة تعويضات العاملين ومنافعهم بتطور وتحسن إنتاجية العمال وهو ما يقتضي تحسين التدريب والتأهيل ووضع مؤشرات واضحة لذلك بما يضمن تحقيق التوازن بين أصحاب العمل والعمال، إذ أن من أبرز الاختلالات التي يعاني منها الأردن هو تراجع مستويات الإنتاجية وارتفاع العائد على رأس المال مقابل تواضع ذلك العائد على تعويضات العمال. والواقع أنه مع النمو المتواضع وارتفاع معدلات البطالة، فإن آخر ما يحتاجه الأردن هو تراجع مستوى أجور الموظفين.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF